اسرائيل) والخارجي (العمل في الضفة الشرقية والبلدان العربية الاخرى) .

ويعزو فان اركري هذه الظاهرة بشقيها الى ضعف اقتصاديات المناطق من جهة ، والركود الذي خيم على الاقتصاد الاسرائيلي منذ اواسط السبعينات من جهة اخرى . يقول اركري :

« في السنوات الثلاث الماضية لم تتوسع اقتصاديات المناطق المحتلة بما يسمح باستيعاب فائض العمالة التي خلفها الركود الاقتصادي في اسرائيل . وفي الضفة الغربية حيث بلغت مؤشرات البطالة منذ عام ١٩٧٥ وصاعدا درجات خطيرة ، امكن تجنب ازمة كبيرة بفضل تطور الاقتصاد الاردني وتطلبه لاعداد متزايدة من العمال من الضفة الغربية . كذلك لم تتوقف هجرة سكان الضفة الى اجزاء العالم العربي الاخرة والى الولايات المتحدة ... » [٢٨] .

من الطبيعي ان تتركز ظاهرة الهجرة على الذكور في سن العمل بالدرجة الاولى الذين تدفعهم الضغوط الاقتصادية والسياسية الى الهجرة في محاولة لتحسين ظروف معيشتهم ومعيشة اسرهم . وقد انعكست هذه الظاهرة بصورة سلبية على الزراعة ، كما راينا ، كما انعكست بصورة سلبية ايضا على العمالة بصورة عامة ، وهو ما يؤثر بدوره على كافة فروع الاقتصاد .

ولتوضيح ظاهرة هجرة الشباب في سن العمل ، وخصوصا منذ عام ١٩٧٤ والاعوام التي تليه ، نسوق هذا الجدول (رقم ٦) الذي يبين تناقص مجموع القوة العاملة بالمقارنة بمجموع السكان فوق سن ١٤ ، والنسبة المئوية للمجموعة الثانية الى المجموعة الاولى (في الضفة الغربية) :[٢٩]

جدول رقم ٦
[بالآلاف]

السنة	مجموع السكان فوق سن الـ ١٤	مجموع القوة العاملة	النسبة المئوية للقوة العاملة الى مجموع السكان فوق الـ ١٤
١٩٧٤	٣٥٥,٢	١٣٩	٪٣٩,١
١٩٧٥	٣٦٦,٩	١٣٣,٩	٪٣٦,٥
١٩٧٦	٣٧١	١٣١,٣	٪٣٥,٤
١٩٧٧	٣٧٩,٤	١٢٨,٨	٪٣٣,٩
١٩٧٨	٣٨٩,٨	١٣٢,٩	٪٣٤

٤ ـ اوضاع اللاجئين

ضمن اطار سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة باسرائيل ، عمدت سلطات الاحتلال الى محاولة انهاء مشكلة اللاجئين عن طريق الغاء المخيمات تدريجيا ، ونقل سكانها الى احياء جديدة لدمجهم في سكان المدن والقرى . ولم تكن الدوافع الاساسية لهذا المخطط